THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة السادسة

حول البند /80/ المعنون:

"الجرائم ضد الإنسانية"

المستشار د. رياض خضور
Dr. Riyad Khaddour

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2023/10/12

السيد الرئيس،

لقد شكّلت المناقشات التي تمت خلال الدورةِ المستأنفة للجنة السادسة حول هذا البند في شهر نيسان من العام الحالي فرصةً مهمة لتبادل الآراءِ الموضوعية، والوقوفِ بشكل فعلي على توجهات الدول الأعضاء ومقترحاتها بشأن جميع جوانب مشاريع المواد، وكذلك فيما يخص مدى الحاجة إلى إنجاز مشروع اتفاقية من عدمه استناداً إلى توصية لجنة القانون الدولي الواردة في الفقرة 42 من تقريرها عن أعمال دورتها الحادية والسبعين. وقد أبرزت تلك المناقشات مدى التباين الواضح في مواقف الدول سواء لجهة اعتبار أن هناك فجوة في القانون الدولي بشأن تلك الطائفة من الجرائم أم لا، أو لجهة مدى الحاجة إلى الإسراع بإنجاز مشروع الاتفاقية، حيث كان موقفُ عددٍ كبير من وفود الدول يميل إلى الحاجة للمزيد من الحوار الموضوعي والمحادثات البناءة، والإعداد الجيد للخطوات المستقبلية بطريقة متأنية ومدروسة في ظل وجود خلافات جوهرية حول معظم البنود المتضمنة في مشروع المواد وفي مقدمتها الخلاف بشأن المصطلحات والمفاهيم الأساسية، ومقاربة الدول عموما لهذا النوع من الجرائم من الناحية العملية وهو ما تؤكده الوقائع.

السيد الرئيس:

بينما نحن نناقش هذا البند اليوم هناك آلاف العائلات في غزة المحاصرة تتم إبادتها تحت أنقاض الأبنية التي يتم استهدافها بمنتهى الوحشية وبطريقة ممنهجة وواسعة النطاق (كما يتطلب تعريف الجرائم ضد الإنسانية)، وما تزال آلة القتل والتدمير الإسرائيلية مستمرة في إزهاق آلاف الأرواح من المدنيين الفلسطينيين دون أن تثير تلك الجرائم واسعة النطاق والممنهجة والشنيعة حفيظة الدول التي صدّعت رؤوسنا بضرورة تقنين الجرائم ضد الإنسانية، وكأنها العقبة الوحيدة المتبقية في إطار القانون الدولي، أو أن نسمع ادانة من تلك الدول لتلك الجرائم الوحشية بحق شعب ذنبه الوحيد أنه آمن بمبادئ الأمم المتحدة وحقه المشروع في تقرير مصيره ومقاومة الاحتلال. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن تلك الدول قد أطلقت حملات سياسية وإعلامية

مسعورة وواسعة النطاق وممنهجة، أيضاً، لمناصرة "إسرائيل" ودعمها وتصوير الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكأنه مجرد اعتداء من جانب واحد من قبل مجموعة من "المخربين" أو "الإرهابيين"، حسب توصيفهم، بحق دولة مسالمة، وذلك في محاولة من تلك الدول لطمس حقائق التاريخ واختصار قضية نضال ومقاومة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال والقهر والظلم من قبل أسوأ كيان عنصري استيطاني في التاريخ المعاصر. هذا الكيان الوحشي الذي صرح وزير دفاعه علناً منذ أيام بأنه "الجيش الإسرائيلي" "يجب أن يتصرف وكأنه يتعامل مع "حيوانات بشرية" في غزة"، تصريحٌ وصفته منظمات حقوقية دولية بـ"المقزِّز"، وهو أقل ما يمكن أن يقال عنه، ولكم أن تتخيلوا كمية الوحشية والكراهية والإرهاب والتجرد من أبسط القيم الإنسانية التي ينطوي عليها تصريح مقزِّز كهذا، ولكم أيضاً أن تتخيلوا الطريقة الإجرامية التي تتم بها إبادة المدنيين في غزة بناء على تلك التوجيهات المتوحشة الهمجية. إن ما يحدث في غزة هو جريمة إبادة جماعية متكاملة الأركان والعناصر القانونية في ظل توافر القصد الخاص الواضح والتوجيه المعلن والرخصة المفتوحة والمطلقة لجيش الاحتلال الإسرائيلي بإبادة سكان غزة المتضمن في تصريح وزير دفاع الكيان الإسرائيلي.

وفي بلادي أيضاً هناك مئات العائلات التي ما تزال تتألم من جراء هجومٍ همجي تم بواسطة طائرة مسيرة استهدفت حفلاً لتخرج دفعة من الضباط الشباب في الكلية الحربية في مدينة حمص مع عائلاتهم الأسبوع الفائت، وتم اختيار توقيت الاستهداف بطريقة مجردة تماماً من الضمير الإنساني والحد الأدنى من قيم الإنسانية، حيث تم الاستهداف لحظة انتهاء الحفل وتوجه الضباط الخريجين إلى عائلاتهم لمعانقتهم والاحتفال معهم في وسط ساحة الحفل، وقد أسفر عن ارتقاء أكثر من 80 شهيداً وما يزيد عن 200 جريح ومصاب معظم إصاباتهم خطرة، والغالبية العظمى من الشهداء والجرحى كانت من العائلات بمن فيهم الأمهات والآباء والأخوة والأطفال. وفي اليوم التالي شيع أهل مدينتي ثلاثة شهداء من عائلة واحدة هم صديق لي وابنتيه الصغيرتين اللتين استشهدتا مع والدهما وهم يحيطون بأخيهم الضابط الخريج ويحتفلون معه، كما أن الأخ يعاني

من إصابة حرجة ويتألم لفقدان عائلته، ومنذ بضع ساعات فقط قام الطيران الحربي الإسرائيلي باستهداف المطارين المدنيين في دمشق وحلب والتسبب بأضرار فادحة، ويأتي هذا الهجوم العدواني في إطار سلسلة الاعتداءات الهمجية الممنهجة لهذا الكيان المحتل بحق المنشآت المدنية وحتى الأحياء السكنية في بلادي.

وأنا إذ أسوق هذا الوقائع فإنني أود أن أطرح بعض التساؤلات على النحو التالي:

–ماذا يمكن أن نوصِّف تلك الهجمات الإجرامية المجردة من كل القيم الإنسانية في ظل الأطر القانونية القائمة على المستوى الدولي ومن بينها مشروع المواد الذي نحن بصدد مناقشته. هل هي جرائم في صالح الإنسانية؟ أم أنها مجرد أفعال عادية لا تستوجب حتى الإدانة.

–ألا ينطبق على هؤلاء الشهداء جميعا في غزة وفي حمص وفي المطارات المدنية السورية وصفُ المدنيين، أم أن المدنيين أيضاً قد تم تصنيفهم إلى مدنيين جيدين ومدنيين أشرار. وفي هذا السياق فإننا لا نستغرب امتناع العديد من الدول التي تدعي أنها حامية للشعوب وللإنسانية عن إدانة تلك الهجمات المروعة أو الدعوة لمساءلة وملاحقة مرتكبيها.

–كيف لنا في ظل الأطر القانونية القائمة على المستوى الدولي، ومن بينها مشروع المواد الخاص بالجرائم ضد الإنسانية، أن نقوم بإجراءات الملاحقة والمساءلة عن تلك الجرائم والهجمات. الجواب، ببساطة، أن هذا الأمر غير ممكن لأن الفاعلين هم من فئة المجرمين الصالحين المتحالفين أو التابعين لدول فاعلة على الساحة الدولية تدعم استمرارهم في الإجرام والتغطية على جرائمهم وتضمن لهم عدم مساءلتهم. كما أنه وفي ظل غياب اتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب وتعريفه وتجريمه فإنه سيظل لدينا أيضاً نوعان من الإرهابيين: الإرهابيون الجيدون الذين يخدمون مصالح دول بعينها وينفذون أجنداتها حتى ولو كانوا من أشد التنظيمات تطرفاً وخطورة، والإرهابيون الأشرار الذين يستهدفون مصالح تلك الدول وحلفائها حتى ولو كانوا يقاومون الاحتلال ويسعون لتحرير أرضهم.

السيد الرئيس:

لقد طرح العديد من الوفود خلال الدورة المستأنفة، بمن فيهم وفد بلادي، تضمين مشروع المواد الإشارة إلى الإرهاب والإجراءات القسرية الانفرادية ضد المدنيين، وسرقة ومصادرة الموارد الطبيعية والمحاصيل الزراعية وحرمان المدنيين من الوصول إليها أو الاستفادة منها، واستغلال المياه كوسيلة للضغط على المدنيين والتسبب بحرمانهم من الأمن المائي، وإدراجها جميعا في إطار الجرائم ضد الإنسانية. واليوم نحن نكرر مطالبتنا مجدداً بتوسيع نطاق الجرائم ضد الإنسانية ليشمل جميع تلك الممارسات والأفعال.

وأخيراً السيد الرئيس : يود وفد بلادي التأكيد على أنه وفي ظل الاعتبارات والإشكاليات القائمة، والتي أشرت إلى بعضها فقط، سيكون من المتعذر إحراز التقدم المرجو في اطار التحضير لإعداد اتفاقية خاصة بالجرائم ضد الانسانية، مالم يتم الأخذ بمعظم المشاغل التي أوردتها وفود عدد من الدول الأعضاء، سواء فيما يخص تعريف تلك الجرائم وتصنيفها وتحديد نطاقها والذي ما يزال احد ابرز النقاط الخلافية باعتباره لم يعد صالحاً بما يكفي لمواكبة الأشكال والانماط المستجدة من النزاعات، أو فيما يتعلق بآليات الملاحقة والمساءلة وضمان توافقها مع المبادئ والقواعد المستقرة في إطار القانون الدولي وفي مقدمتها أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وشكراً السيد الرئيس